

المملكة المغربية



مداخلة السيد نزار بركة، وزير الاقتصاد والمالية
في إطار أشغال المنتدى البرلماني المغربي الاسباني

الرباط 5 شتبر 2012

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد رئيس مجلس النواب؛

السيد رئيس مجلس المستشارين؛

السيد رئيس مجلس النواب الإسباني السيد خيسوس ماريا
بوسادا مورينو؛

رئيس مجلس الشيوخ بيو غارسيا إسكيدرو ماركيز؛

السيدات والسادة البرلمانيون؛

حضرات السيدات والسادة؛

§ في البداية، يسعدني أن أرحب بالسيدات والسادة البرلمانيين
أعضاء الوفد الإسباني المشارك في أشغال المنتدى البرلماني
المغربي الإسباني، الذي نعز باستضافة أشغاله في بلادنا؛

§ كما لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتقدم بالشكر والتتويه إلى
السيدات والسادة البرلمانيين بمجلسي النواب والمستشارين على
الجهود التي بذلوها، من جانبهم، لعقد أشغال هذه الدورة في
ظرفية سياسية واقتصادية دقيقة وصعبة على الصعيد الدولي
والفضاء الأورو-متوسطي؛

§ ولا يخفى عنا جميعا أن هذا اللقاء يجسد مرة أخرى الإرادة القوية المشتركة لبلدينا، المملكة المغربية والمملكة الإسبانية، لتعزيز علاقات الصداقة والتعاون التي ما فتئت تربط بيننا؛

§ وإنها فرصة سانحة، كذلك، للتباحث حول السبل الكفيلة بدعم هذه العلاقات وفتح آفاق جديدة لتطويرها، كما أكد على ذلك صاحب الجلالة محمد السادس أيده الله في خطابه السامي بمناسبة عيد العرش المجيد؛ بحيث شدد جلالته على أهمية تسهيل وإتاحة الفرص من أجل خلق ثروات مشتركة، تجسيدا لعمق التضامن بين بلدينا في هذه الظرفية الصعبة؛

§ والواقع، أن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي مست بلدينا كما ألقَتَ بظلالها السلبية على باقي دول ضفتي الفضاء المتوسطي، تستلزم تكثيفَ وتضافر جهودنا من أجل التصدي للأزمة ومواجهة تحدياتها المالية والاقتصادية والاجتماعية، وابتكار مقاربات جديدة للشراكة والتكامل والتضامن بما يطور الإمكانيات التي تزخر بها منطقتنا، ويعزز جاذبيتها وتنافسيتها؛

السادة الرؤساء؛

السيدات والسادة البرلمانيون؛

حضرات السيدات والسادة؛

§ لقد راهنت المملكة المغربية، كما تعلمون، منذ أكثر من عشر سنوات على خيارات إستراتيجية كبرى تتبني على إرساء دولة القانون والمؤسسات، وتكريس قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي، وتقوية الانفتاح الاقتصادي وجعل المغرب قاعدة للاستثمار والتصدير عبر وضع سياسات قطاعية واعدة بالقيمة المضافة وفرص الشغل؛

§ وبفضل الجهود المبذولة والإصلاحات المتواترة في هذا الإطار، والتي توجت بإقرار دستور تشاركي جديد سنة 2011، استطاعت بلادنا من توفير إمكانيات الصمود أمام توالي الأزمات الدولية والإقليمية التي عرفتها المنطقة منذ نهاية سنة 2007؛

§ وهكذا، سجل الاقتصاد الوطني خلال السنوات الماضية دينامية غير مسبوقة مكنته من تحقيق معدلات نمو تقارب 5%، وهي

الأعلى مقارنة مع معدل النمو في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال فترات الأزمة؛

§ كما تم التحكم في مستويات التضخم، وتسجيل تحسن ملموس في سوق الشغل بحيث تراجعت البطالة إلى أقل من 9% سنة 2011.

§ غير أن تعزيز هذه المكتسبات يستدعي رفع العديد من التحديات المرتبطة على وجه الخصوص، بضعف تنافسية وإنتاجية بعض مكونات النسيج الاقتصادي الوطني، وتراجع محتوى النمو من حيث الشغل، وتفاقم عجز ميزان الأداءات ارتباطا بتنامي العجز التجاري، وتأثير الأزمة في بلدان الجوار على نمو التحويلات المرتبطة على الخصوص بالسياحة والهجرة، إضافة إلى شح الاستثمارات الخارجية الموجهة للمنطقة؛

السادة الرؤساء؛

السيدات والسادة البرلمانيون؛

حضرات السيدات والسادة؛

§ إذا كان انعقاد أشغال المنتدى البرلماني المغربي- الإسباني يشكل مناسبة سانحة للوقوف على جانب من المنجزات المشتركة الوازنة وتقييم التقدم الهام الذي حققناه في إطار التعاون والتبادل بين بلدينا في العديد من المجالات؛

§ فإنه يمثل كذلك فرصة للتفكير وتبادل الآراء وبلورة الاقتراحات القمينة بتجديد وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بيننا، على غرار عمق ومتانة علاقات التاريخ وحسن الجوار التي تجمعنا والتي كانت تصمد دوماً أمام التقلبات والتحويلات؛

§ وبالتالي، فإنه لدينا قناعة راسخة بأن استثمار رصيدنا المشترك الوازن وإعطاء دفعة قوية وجديدة لتعاوننا الثنائي، هو جزء من "الحل الممكن" للأزمة التي تعيشها منطقتنا، وذلك نظراً

للإمكانيات المتوفرة لكلا الجانبين، وكذا فرص التكامل المتاحة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الحالية والمستقبلية؛

§ وفي هذا الصدد، ندعوكم إلى التفكير في وضع مقاربة للعمل المشترك تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

1- دينامية الاقتصاد المغربي وما يوفره من إمكانيات مهمة للاستثمار، خاصة في إطار سياسة الأوراش الكبرى وإنجاز البنيات التحتية والخدمات الأساسية والمشاريع الحضرية، وكذا في مجال تطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على الصعيد الدولي،

2- تبني خيار السياسات القطاعية، التي تمتد إلى سنة 2020، في العديد من المجالات الواعدة والمهن العالمية الجديدة، في الفلاحة والصيد البحري والصناعة والخدمات وترحيل الخدمات واللوجيستيك، بالموازاة مع التحسن المطرد لمناخ الأعمال.

الأمر الذي سيمكن من خلق فرص مشتركة لتتويع مصادر النمو الاقتصادي، وتحسين التنافسية وتقليص التكلفة، وتعزيز حظوظ ولوج الأسواق الجهوية والدولية: في إفريقيا ومنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط وأوربا؛

3- الانخراط المتزايد لبلادنا في الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، خاصة في مجالات الطاقات المتجددة وتدبير النفايات، وكذا استثمار المشاريع الاندماجية الدولية والإقليمية المتاحة في هذا الصدد؛

4- تطوير جيل جديد من الشراكات متعددة الأبعاد والمستويات بين المملكة المغربية والمملكة الإسبانية، وبين المغرب الحكومات المحلية، والجهات المغربية أفق نظام الجهوية المتقدمة والجهات الإسبانية؛

§ وفي الختام أود أن أؤكد مرة أخرى أن هذا اللقاء يشكل مناسبة ثمينة لمنتخبي وممثلي الشعبين المغربي والإسباني لتثمين المكتسبات واستشراف المستقبل بما فيه يحقق المزيد من التقدم والرخاء لمواطنات ومواطني بلدينا، في ظل الصداقة والثقة المتبادلة.

